صفحات من مسار الثورة التحريرية
أزمات الحكومة المؤقتة (1958-1959)

د. محمد شبوب*

الملخص:

تتناول هذه الدراسة واحدة من المحطات التاريخية التي عرفها مسار الثورة التحريرية، حيث تعود وقائعها إلى فترة تأسيس الحكومة المؤقتة وتلك الأزمة التي حلت بها جراء الإختلاف الذي وقع بين قادة الثورة حول مبدأ الشرعية الثورية وأحقية الزعامة بسبب الانتماء السياسي، فشهدت خلافات عديدة وصراعات سياسية متكررة بين زعمائها، كادت أن تعصف بها لولا حنكة وحكمة بعض قادتها الذين عرفوا كيف يتحكمون في الوضع، ساعين إلى خلق توازن بين النضال السياسي والعسكري من أجل إستمرار الثورة التحريرية وإحتراما لبيان أول نوفمبر لغاية سامية هي تنظيم الثورة لتحقيق الإستقلال والحرية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المؤقتة، القادة، الثورة، الأزمة، الخلاف.

Abstract:

Some Pages of the Liberation Revolution The Provisional Government Crises (1958-1959)

This study focuses on one of the events that the National Revolution knew. It was about the crisis that hit the Provisional Government (GPRA). This serious crisis was originally a leadership

* - أستاذ باحث في التاريخ الحديث والمعاصر، بجامعة الشلف، وعضو في مخبر البحث التاريخي – مصادر وتراجم- جامعة وهران 1، الجزائر.

struggle, which took place between the leaders of the revolution on the principle of revolutionary legitimacy and eligibility of management because of their political affiliation. In fact, it has had many disputes and political conflicts between its leaders, having led the government to the impasse. But due to the wisdom of some of its leaders who were able to control the situation, trying to create a balance between the political and military struggle for the continuation of the revolution, it was the meeting of ten colonels to put end to this crisis, and so that it endows the revolution a new direction.

Key words: the provisional government, the leaders of the revolution, crisis, conflict.

مقدمة:

تاريخ الجزائر حافل بالبطولات والأحداث والمواقف السياسية والعسكرية التي تأرجحت بين الفشل والنجاح، بين القوة والضعف، بين الإستسلام والإصرار على مر سنين طوال إلى أن تكللت الثورة المظفرة بالنصر والفلاح، ولم يكن ليتحقق ذلك لولا إعادة تنظيم بنية الثورة وتضافر جهود السياسيين والعسكريين للخروج من تلك المآزق، خاصة ما حدث للحكومة المؤقتة التي عرفت نزاعات وإنقسامات جمة بين زعمائها في بداية تأسيسها حول من يترأسها ويحكم زمام الأمور لضمان تسيير محكم وتنظيم جيد لمسار الثورة، فتأزم الوضع إلى درجة تصفية الحسابات بين القادة وتبادل التهم بينهم، مما نجم عنه أزمة عطلت سير أعمال الحكومة بل وكادت أن تنهي وجودها، مهددة مصير الثورة، وأمام هذا المنعرج الخطير الذي خلق جوا من

الضغط على أعضاء الحكومة المؤقتة، كان من الضروري إنعقاد إجتماع العقداء العشر لتسوية تلك الخلافات ولإعطاء نفس جديد لثورة التحرير.

1- صراع الباءات الثلاث وتأسيس الحكومة المؤقتة:

بعد التخلص من عبان رمضان، ظهرت إلى الوجود لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة[1]، في أفريل1958، وكانت سلطة القرار فيها يومئذ تعود إلى كريم بلقاسم الذي تسلم منصب الشؤون الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف الذي كان مسؤولا على الإتصالات والإستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي تكفل بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري[2]. ويعتبر هؤلاء هم النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار، إن لم نقل أنهم كانوا أصحاب القرار الأخير. ويستمد هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم للشرعية التاريخية. فهم من قدماء المنظمة الخاصة، وكانوا أيضا إما ضمن مجموعة22، أو من التاريخيين التسع بالنسبة لكريم. كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له، وذلك بحكم أنهم كانوا قادة ولايات، إضافة إلى مناصبهم الحساسة في لجنة التنسيق والتنفيذ[3].

وبعد هذا التعيين لقادة لجنة التنسيق والتنفيذ، بدأ التفكير مليا في تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج، حيث كانت تلك فكرة كريم بلقاسم، وكان من المتوقع أن يدعمه العقيد عمر اوعمران والعقيد محمود شريف، لكن قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف وقائد الولاية الثانية لخضر بن طوبال تحالفا ضد كريم بلقاسم محاولة منهما لمنعه من الزعامة الفردية[4].

للإشارة، فقد اعتبر كريم نفسه الأحق في قيادة الثورة، على اعتباره الوحيد الحر المتبقي من التسع التاريخيين؛ في حين رفضا ذلك كل من

بوصوف وبن طوبال لأنهما من مجموعة22، بينما هو لم يكن كذلك، لينشب الخلاف بين الباءات الثلاث.

وعلى هذا الأساس، انقسمت قيادة جيش التحرير الوطني إلى فرعين، إذ عين كريم العقيد محمدي السعيد (قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر والتي كانت تشمل الولايات الأولى والثانية والثالثة. في حين عين عبد الحفيظ بوصوف خليفته العقيد هواري بومدين في الولاية الخامسة رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد والتي كانت تشمل الولايات الرابعة والخامسة والسادسة[6]. وهنا يذكر إدريس خضير في كتابه"البحث في تاريخ الجزائر الحديث"بأن بوصوف لم يحسن الاختيار بتعيينه لبومدين الغريب عن الجهة والذي يبدو شخصا مجهولا غير ضليع بالسياسة أوالثورة[7].

إلا أننا لا نتفق مع ما ذهب إليه، معتقدين أن إدريس خيضر هذا أراد تصفية حسابات مع بوصوف و بومدين، فحرف الأحداث عن حقيقتها، مغفلا أو متجاهلا العمل الجبار الذي قام به بومدين بمجرد توليه المنصب، حيث تمكن من تنظيم الفرع المسند إليه تنظيما عصريا تميز بالدقة والتخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، بل واستطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه عبد الحفيظ بوصوف، متجاوزا قضية الأشخاص وعرف كيف يتأقلم مع محيطه الضيق، فارضا جو الأخوة والتعاون بين الجميع. لكن العقيد محمدي السعيد لم يسعفه الحظ في تأدية مهمته. حيث وجد صعوبة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم ولم شملهم للعمل معا، فتفرقوا وانشقوا ليعمل كل بمفرده[8].

وقد استغل الجنرال ديغول هذه الخلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات، وأمر برفع عدد الشبان الجزائريين المجندين من 30.000 إلى60.000 لدعم500.000 جندي فرنسي متواجدين في الجزائر. وحوالي1400ضابط في المخابرات، كانوا يعملون جميعا من اجل القضاء على الثورة[9].

كما عرفت الفترة أيضا إقامة خط موريس[10]على الحدود الشرقية من أجل منع تسرب الأسلحة إلى الجزائر. ففي يوم8جويلية1958، كتب العقيد اوعمران، المسؤول عن التسليح، رسالة إلى أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ يبلغهم فيها أن خط موريس المكهرب قد أصبح يشكل خطرا كبيرا على جنود جيش التحرير الوطني الذين يقومون بمحاولات لقطع الأسلاك الكهربائية والدخول إلى ارض الوطن. ففي فترة لا تتجاوز60يوما، استشهد حوالي 6000 مجاهد[11].

وأمام هذا التطور الخطير، لم تستطع لجنة التنسيق والتنفيذ الصمود. فدعت أعضاءها إلى الاجتماع في اليوم التاسع من شهر سبتمبر من عام1958ن حيث قرر إنشاء حكومة مؤقتة[12]. وهذا ما تم الإعلان عنه رسميا يوم الجمعة19سبتمبر1958، على الساعة الواحدة بعد الظهر، وأسندت رئاستها إلى فرحات عباس.

فور الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة، اعترفت بها عدة دول نذكر منها العراق وليبيا والمغرب وتونس. و في اليوم الثاني أعلنت المملكة السعودية وكوريا الشمالية اعترافهما، لتلحقها في اليوم الثالث مصر واليمن، ثم الصين والسودان في اليوم الموالي. حيث أصبح عددها12في الأسبوع الأول، حسب الاعتراف الأجنبي[13].

أما على المستوى الداخلي، فيرى بعض الباحثين أمثال محمد العربي زبيري أن هذا التعيين هو أول انقلاب ضد شرعية مؤسسات الثورة ويعتبر ذلك اندفاعا إلى الأمام[14]. لأن ذلك تم دون الرجوع إلى الهيئة العليا المؤهلة لذلك وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وعلى هذا الأساس نجد أن الذين قرروا تأسيس الحكومة المؤقتة بإسم الثورة هم الثلاثي كريم وبن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، على أنهم يظلوا السلطة الفعلية في التوجيه والقيادة.

فحسب علي كافي، فان تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة بالنسبة لقادة الولايات. فرغم كون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني للثورة، إلا أن استشارتهم لم يأخذ بها أصحاب الخارج، بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة، تمثل محتواها فيما يلي: "انتظروا حدثا هاما يوم19سبتمبر". أثبت علي كافي بأن تعيين فرحات عباس كرئيس للحكومة كان له ردا فعليا سلبيا من قبل مجاهدي الولاية الثانية، الذين تكهنوا بنشوب نزاعات بين قادة الثورة[15].

وتدعيما لهذا الرأي، ذكر فتحي الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداءا من شهر أكتوبر، انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد، معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة[16].

تبعا لهذه الانتقادات، سجلت معارضة شديدة من طرف بعض القادة اعتراضا على تأسيس الحكومة المؤقتة، بل وتأزم الوضع إلى درجة محاولة الإطاحة بها، من خلال القيام بجملة من الانقلابات.

2- الخلاف السياسي داخل الحكومة المؤقتة:

قامت الحكومة المؤقتة في تأسيسها على مزيج من أربع تيارات، تضم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، وجمعية العلماء المسلمين، والمركزيين[17]، والنشطاء السياسيين[18].إلاّ أن تيار النشطاء السياسيين كان السائد والغالب؛ في حين شكل الثلاثي العسكري المتكون من كريم، وبوصوف، وبن طوبال حلقة الحل والربط فيها بل وكان الآمر الناهي في مجريات وتسلسل الأحداث التاريخية. تمخض عن هذا الوضع انقسامات على مستوى الحكومة: الأول بين السياسيين والعسكريين والثاني بين قدماء المركزيين– دباغين- وحزب البيان–فرحات عباس-، والثالث كان بين أعضاء الثلاثي الحاكم (كريم وبن طوبال وبوصوف)[19].

الأمر الذي عمق هذا الخلاف وأذكى فتيل الانقسام، تمثل في قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، بل واحدث شرخا بين الباءات الثلاث، بين مؤيد ومعارض لانضمام هؤلاء الضباط إلى جبهة التحرير الوطنية. فأما كريم بلقاسم فهو يؤيد فكرة احتضان هؤلاء في هياكل جيش التحرير الوطني، معللا موقفه ذاك بضرورة استعمال ذوي الاختصاص؛ في حين نجد أن محمد العربي زبيري يرى عكس ذلك. ويقول أن كريم اختار ذلك بسبب طموحه اللامشروع في التربع على رأس القيادة الثورية والعمل بكل الوسائل لتغطية عجزه في تأدية الدور المسند إليه، بوصفه قائد القوات المسلحة. ويتمثل هذا العجز، يضيف زبيري قائلا، في عدم تفطنه إلى ما كان يشكله خط موريس من أخطار تجسدت بالتدرج في منع الإمدادات المادية والبشرية من الوصول إلى داخل الوطن[20]. أما بوصوف وبن طوبال فقد رفضا فكرة إدماج الضباط الفارين جملة وتفصيلا.

ويظهر أن أزمة القيادة تلك قد أثرت سلبيا على أعمال الحكومة المؤقتة، حيث أصبح كل قائد يدعي انه الأجدر بزعامة الثورة، على غرار كريم بلقاسم الذي طالما اعتبر نفسه القائد الحقيقي للثورة، كونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي ماتزال تباشر المسؤولية الفعلية في الثورة بعد استشهاد كل من ديدوش مراد، ومصطفى بن بولعيد، والعربي بن مهيدي، واسر بيطاط وبوضياف. وبناء على هذه الحجة، كان كريم يطالب بحقه في انتقال الزعامة الفعلية إليه بدلا من إبقاء القيادة الصورية في يد فرحات عباس[21]. إلا أن بوصوف وبن طوبال رفضا الانصياع لمطلب كريم بلقاسم، على اعتبار أن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني هم الأعضاء"22"للثورة يوم كان هو مؤيدا لمصالي الحاج في النصف الأول من عام1954. إذن، فهو لم يكن عضوا في لجنة 22، وعليه لا يمكن اعتباره، في رأيهم، زعيما أو قائدا للثورة[22].

وتجدر الإشارة أيضا إلى رأي رابح لونيسي الذي قال بأن الباءات الثلاث كانوا متفقين ضمنيا على إبقاء نفوذ القيادة فيما بينهم. فكانوا يتوحدون ضد كل من يهدد هذا النفوذ. ويضيف قائلا أن العلاقة بينهم هي علاقة توازن داخل نظام الثورة، وأي إخلال بهذا التوازن يمكن أن يعرض الثورة لخطر جسيم. ولهذا فلا احد منهم كان يسمح للآخر بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة. بل وكانوا يلجأون دائما إلى اختيار رئيس ضعيف للحكومة ليس منهم ليبقى تحت نفوذهم وسلطتهم[23].

إلا أننا لا نتفق مع ما ذهب إليه رابح لونيسي، لأن رئيس الحكومة المقصود يومها كان فرحات عباس. ولا نظن أن فرحات عباس رجل مسلوب الإرادة ومغلوب على أمره إلى درجة انه يبقى تحت سلطة هؤلاء، فاختياره كان حتما بعد موافقة جميع قادة الثورة وإلا كيف وصل إلى رئاسة الحكومة. وعلى

هذا الأساس فغايته كانت واضحة تمثلت في قيادة الحكومة المؤقتة والتشاور مع باقي الأعضاء في تحديد متطلبات الثورة.

ويبدو أن الحكومة المؤقتة لم تستطع تجاوز تلك الانقسامات وما تمخض عنها من صراعات. و يتضح ذلك من خلال تصريح فرحات عباس الذي جاء فيه: " كلنا سواسية، ليس هناك من هو أعلى درجة، وغيره اقل درجة. وإلا كيف؟هل تعتبروننا عبيدا أم ماذا؟"[24].

أما قدماء المركزيين، فقد كانوا حسب ما أورده صالح بلحاج يستخدمون الحيل لإشعال فتيل الصراع بين العسكريين وأصدقاء عباس حتى تصبح الظروف ملائمة لتوظيف أوراقهم. حيث كانت الخصومة بينهم وبين عباس على أشدها منذ أن تولى هذا الأخير زمام رئاسة الحكومة بعد فوزه على المرشح المركزي دباغين[25].

وعلى هذا الأساس كان من الضروري إيجاد حل لتلك الخلافات التي كانت بين قادة الثورة قبل أن تنتقل إلى القاعدة. فتجد جبهة التحرير الوطني نفسها أمام طريق مسدود.

3- محاولة محمد لعمـــوري الانقلابية، نوفمبر1958:

رغم النجاح الخارجي الذي عرفته الحكومة المؤقتة، على غرار اعتراف الكثير من الدول بها، إلاّ أنها تعرضت لعدة مؤامرات كادت أن تعصف بها منذ تأسيسها[26].

من بين تلك المؤامرات، نذكر محاولة محمد لعموري الانقلابية، الملقبة بمؤامرة لعموري[27]، حيث اعتبرت أول هزة تضرب الحكومة المؤقتة أسابيع معدودة بعد تنصيبها. وتعود حيثيات القضية إلى تاريخ10أفريل1958،حيث تم تعيين محمد لعموري قائدا للولاية الأولى والذي كان خاضعا مباشرة للعقيد

محمدي السعيد المترأس للجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري. كما كان هو بدوره خاضعا لسلطة كريم بلقاسم المكلف بقيادة القوات المسلحة، لكن ما يلاحظ هنا هو أن لعموري كان ينتقد كريم متهما إياه انه سمح بتغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، على رأسهم الكومندان ايدير مولود الذي قال عنه لخضر بن طوبال بأنه كان قائد فيلق في الجيش الاستعماري يضم90/من الجزائريين. وقد واجه هذا الفيلق جيش التحرير الوطني في معركة كادينا في الشمال الفلسطيني[27]. وقد تألم لعموري عندما عين الكومندان ايدير مسؤولا على ديوان قائد القوات المسلحة كريم بلقاسم، و أصبح يعطي أوامره للعقيد محمدي السعيد، قائد أركان جيش التحرير الوطني في الشرق.

ونظرا لهذه الانتقادات، اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في اليوم التاسع من شهر سبتمبر من عام1958، مصدرة عقوبات كانت كما يلي: ينزل العقيد محمد لعموري إلى رتبة رائد ويمنع من كل نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسعودية[28]وينزل العقيد عمارة بوقلاز إلى رتبة جندي ويمنع من تأدية كل نشاط رسمي، مع تحديد إقامته بالقاهرة. وهذا ما أثار انشقاقا وتناحرا جهويا[30].

ومن ثم شرع العقيد محمد لعموري يخطط لانقلاب عسكري. وحسب ما أورده توفيق المدني، أن سبب ذلك الانقلاب يعود إلى رفض محمد لعموري الامتثال للأحكام الصادرة في حقه. فلجأ إلى طلب المساعدة من حكومة أجنبية، تمثلت في مصر للإطاحة بالحكومة المؤقتة، وإلقاء القبض على الوزراء العسكريين[31] وقد سانده في ذلك قيادة القاعدة الشرقية بقيادة الكومندان عواشرية[32]، والولاية الأولى بقيادة العقيد نواورة الذي شارك لعموري نفس الأفكار والآراء على غرار الكومندان عواشرية. كما انضم إلى هذه المعارضة

الرائد جمعي سعدي الملقب بمصطفى لكحل الذي كان طالبا في القاهرة، وله علاقات وطيدة مع نظام عبد الناصر. فاستطاع أن يكسب الدم المصري للانقلابيين، لأن عبد الناصر كان شديد الاستياء من قيادة الحكومة المؤقتة، معتبرا إياها بعيدة عن أطروحاته العربية الإسلامية. كما كسب مصطفى لكحل دعم المناضل العروبي الإسلامي صالح بن يوسف المعارض لبورقيبة والذي كان يريد الإطاحة به[33].

وقد ترأس محمد لعموري إجتماعا سريا في منطقة الكاف بتونس بتاريخ16نوفمبر1958، وشارك فيه العديد من إطارات الثورة العسكرية والسياسية من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة وإعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة وتطهيره من الباءات الثلاث لأنه حسب زعمهم عجزوا عن إمداد الثورة بالسلاح[34].

وكان من الممكن أن تنجح المبادرة لولا تفطن المناضل الليبي سالم شلبك–حسب ما يرويه علي كافي- وهذا عندما سمع لعموري يحدث بعض رفاقه عن المؤامرة بالشاوية ففهمه وأخبر محمود شريف الذي اخبر بدوره كريم بلقاسم[35]. ولقد طلب كريم بلقاسم المساعدة من الحكومة التونسية. فأسرع الرئيس التونسي بتلبية الطلب حيث بعث بقوات عسكرية لتلقي القبض على مجموعة لعموري بينما هرب البعض منهم[36].

وفي20جانفي1959، شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين للنظر في قضية مؤامرة لعموري ورفاقه بعد شهر من التحقيق. لتصدر بعدها حكما بالإعدام في حق كل من العقداء لعموري وأحمد نواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحل[37]. ونفذ فيهم الحكم في مارس من عام1959، أما بقية المتهمين بالمشاركة في تلك المؤامرة أمثال عبد

الله بلهوشات وأحمد دراية ومحمد شريف مساعديه وغيرهم من الضباط فقد تم سجنهم لغاية 1960[38].

وحسب محمد العربي زبيري فإن المحكمة كانت صورية فقط. وقال أن الأمر يتعلق باغتيالات جماعية استهدفت مجموعة من خيرة إطارات الثورة بغية الاستجابة لطموحات شخصية، وهذا يعتبر انحرافا خطيرا تسبب في عرقلة مسار الثورة[39].

وتجدر الإشارة هنا، ونحن نتحدث عن قضية لعموري، إلى ذلك الاتهام الذي وجهه مسؤول المخابرات المصرية، فتحي الديب، إلى عبد الحفيظ بوصوف، حيث قال بأنه كان يضغط من أجل الإسراع في إعدام لعموري كي لا يكشف هذا الأخير بأن بوصوف كان شريكه في المؤامرة بهدف تصفية كريم[40].

لكننا لا نتفق مع ما أورده فتحي الديب، على اعتبار أن بوصوف نفسه ساهم في القضاء على الانقلاب، كما أن منصبه الحساس ساعد في كشف أعضاء الانقلاب. وعليه فقد كانت المحاكمة قاسية في حقهم لاعتمادهم على مخابرات أجنبية وهذا ما هدد وحدة الثورة وتماسكها.

من هذا المنطلق، فإن مؤامرة لعموري تعتبر أول تحدي يواجه الحكومة المؤقتة، لأنها كشفت عن صراع قديم بين أعضاء الداخل والخارج. والتحدي الثاني تمثل في اجتماع العقداء الأربعة داخل التراب الوطني والذي سنتطرق إليه في الصفحات الموالية.

4- حادثة مقتل عميرة علاوة:

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وتوزيع المسؤوليات على أعضائها، وجدنا أن تلك التعيينات لم ترض البعض. وهذا ما يتضح من خلال تلك الأزمات المتوالية والحادة التي تعرضت لها الحكومة، بل وكادت أن تعصف بها.

فبالإضافة إلى المؤامرة التي أحيكت ضد الحكومة من طرف لعموري وجماعته، يشهد التاريخ أنه ثمة أحداث وخلافات أخرى عمقت من حجم التصدع في بنية الثورة. ونذكر في هذا المقام حادثة عميرة علاوة التي وقعت في جانفي1959. وحسب صالح بلحاج فان عميرة هذا كان مناضلا قديما في حزب الشعب الجزائري وصديقا حميما للدكتور دباغين[41]. كما كان من المعارضين لتعيين فرحات رئيسا للحكومة[42]. وقال رابح لونيسي في هذا أن عميرة وصف فرحات عباس بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة، ثم قام بتحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره[43].

وأمام هذا الوضع، اضطر لمين دباغين المسؤول المباشر على عميرة علاوة إلى إبعاده عن المغرب وإرساله إلى بيروت حيث لم يكف عن انتقاداته اللاذعة ضد الحكومة، متحدثا جهرا عن الحياة الخاصة بأعضائها وكذا رئيسها حسب تصريحات طالح بلحاج[44].

وذكر احمد توفيق المدني بأن الرجل (يقصد عميرة) كان وغدا يأتم معنى الكلمة. ولم يسلم من لسانه اللاذع أي وزير. وكان أكثر الأشخاص عرضة لاتهاماته وكلامه البذيء الرئيس فرحات عباس والدكتور احمد فرنسيس، بل و كان يصفهما علنا بأبشع وأشنع الأوصاف اللأخلاقية[45].

لكننا نجد أن أحمد توفيق المدني قد بالغ كثيرا في إنتقاداته تلك لعميرة. فهو يصفه بالخيانة بشكل غير مباشر. لهذا نعتقد أنه أراد تصفية حسابات مع علاوة. ويمكن أن يكون أقرب إلى الموضوعية لو قال عنه بأنه أراد

الإستيلاء على الثورة وكفى. أضف إلى ذلك، أن توفيق المدني كان ميالا وبصورة مباشرة إلى فرحات عباس. وعليه فهو يدافع عن صديقه ليس إلا. هذا ما استخلصناه من خلال قراءتنا لكتابات توفيق المدني.

ولما بلغ التقرير فرحات عباس بأن عميرة يشتم وزراء الحكومة المؤقتة ويتهم رئيسها بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، قام بتحويله إلى عبد الحفيظ بوصوف[46]، الذي استدعى عميرة لاستجوابه. وما هي إلا ساعات حتى عثر عليه ميتا أمام مبنى الحكومة المؤقتة الواقع في العمارة رقم4، مديرية التحرير، غاردن سيتي بالقاهرة[47]. فتعددت الروايات عن مقتله لكن الأقرب قالت بأنه انتحر. إلا أن دباغين لم يصدق هذه القصة على غرار السلطات المصرية وأمر بفتح تحقيق[47].

فكشف لمين دباغين اتهاماته لكل من فرحات عباس، رئيس الحكومة، وبوصوف، مسؤول المخابرات، قائلا بأنهما كانا وراء اغتيال صديقه. ليستغل كريم بلقاسم الظرف، منتهزا الفرصة للظفر برئاسة الحكومة وإبعاد منافسيه بوصوف وبن طوبال. فبدأ بتنفيذ مخططه المحكم بدفع حليفه العقيد اوعمران إلى نشر فكرة مفادها أن السياسيين وعلى رأسهم عباس يريدون تشتيت صفوف العسكريين وتفريقهم؛ فيخلو لهم الجو للتفاوض مع فرنسا على أساس حل وسط شبيه بالحل على الطريقة التونسية. واقترح اوعمران فكرة إنشاء حكومة عسكرية مصغرة تتموقع في الجزائر بهدف تصعيد الكفاح المسلح وسد الطريق أمام السياسيين والتفاوض مع ديغول من موقع قوة[48]. لكن خطة كريم بلقاسم تلك لم تنجح بسبب معارضة بوصوف وبن طوبال له[49]، في حين نجد أن الحكومة المصرية كانت تسعى إلى تفكيك الحكومة المؤقتة؛ لان عبد الناصر، الرئيس المصري آنذاك كان مستاء جدا من طريقة قيادتها معتبرا إياها بعيدة عن أطروحاته العربية الإسلامية.

إثارة حادثة مقتل عميرة علاوة، يقودنا إلى الحديث عن قضية أخرى ترتبط بها، بل كانت كنتيجة حتمية لها، تتمثل في استقالة الأمين دباغين.

5- اجتماع العقداء الأربعة من 6 إلى 12 ديسمبر 1958:

في الوقت الذي كانت فيه جماعة الخارج في القاهرة تغرق اكر في صراعاتها على السلطة وتكريس التحالفات وتجاهل ما يجري في الداخل، تاركة الجيش والشعب يواجهان الواقع، مع نقص السلاح والذخيرة والتموين. وكان العدو يخطط لاستفادة من هذا الشرخ الحاصل بين الداخل والخارج. فوجد ضالته في الداخل وبالضبط في الولاية الثالثة حيث دبر مؤامرة جهنمية كادت أن تزعزع الثورة وتصيبها في الصميم. وعرفت هذه العملية بقضية الزرق اولابلويت التي دبرها جودار Goddar ونفذها الكابتن ليجي Legerفي شهر جويلية1958[50].

كانت العملية بسيكولوجية محكمة وخطيرة، جند لها بعض العملاء، حيث أوعز إلى العقيد عميروش بأن عناصر من ضباطه وجنوده، لاسيما المثقفين والطلبة منهم، على اتصال وثيق بالجيش الفرنسي والإدارة الفرنسية. وتمكن سرطان الشك من نفسية العقيد عميروش وبعض مساعديه. فسارع دون تحري أو تدبر بإقامة محاكمات صورية. فكانت النتيجة إعدام حوالي1800في الولاية الثالثة و500منهم في الولاية الرابعة[51].

وأمام هذا الوضع، دعا العقيد عميروش، قائد الولاية الثالثة، قادة الولايات إلى عقد اجتماع فيما بينهم، بغية تحذيرهم من تلك العناصر الموالية للاستعمار. ولم يكن يعلم أنه وقع ضحية المخابرات الاستعمارية[52].

ويعود سبب عقد هذا الاجتماع كذلك إلى انعزال الولايات الداخلية وازدياد هجمات العدو في الولايتين الثالثة والرابعة، ونقص التسليح والتموين بسبب الخطوط المكهربة، إضافة إلى تقاعس دور الحكومة المؤقتة[53]".

انعقد ذلك الاجتماع الذي دعا إليه العقيد عميروش بضواحي جيجل ما بين6و12ديسمبر 1958[54]، وقد حضره إلى جانب العقيد عميروش كل من العقيد سي الحواس قائد الولاية السادسة، والحاج لخضر، قائد الولاية الأولى، وسي محمد بوقرة، قائد الولاية الرابعة، ورفض الحضور كل من العقيد لطفي، قائد الولاية الخامسة، وعلي كافي، قائد الولاية الثانية الموالي لابن طوبال، ويعود سبب رفض كل من لطفي وكافي حضور هذا الاجتماع حسب ما أورده رابح لونيسي، إلى اعتقادهما بأنها محاولة من عميروش لجمع قادة ولايات الداخل، ودفعهم إلى دعم كريم بلقاسم ضد كل من غريميه بوصوف وبن طوبال.

أما علي كافي فقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما قال أن عميروش أراد بعقده لهذا الاجتماع أن يظهر وكأنه منقذ الثورة، وأنه يريد التحكم في الثورة من الداخل، بعدما طهر ولايته من العملاء في حادثة اكفادو[55].

لكن يبدو أن نوايا قادة الداخل كانت نزيهة بعقدهم هذا المؤتمر. فهذا الاجتماع لم يكن، في رأينا، يهدف إلى الإطاحة بأي عضو في الحكومة المؤقتة على حساب الأخر؛ وإنما فرضه الواقع، خاصة بعد تولي الجنرال شارل ديغول مقاليد الحكم وشروعه في تنفيذ مخططه الجهنمي المتمثل في القضاء على الثورة. حيث ضاعف عدد قواته العسكرية في الجزائر وسهر على منع دخول الأسلحة من الخارج و ذلك بإضافة خط ثان اشد من الأول، خط شال. ومن أهدافه تفتيت قوى الثورة وعزلها ليسهل الاستفراد بها وبالتالي القضاء عليها.

ومن أهم القرارات التي اتخذت في اجتماع العقداء الأربعة، هي ضرورة حفر ممرات بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح، مما يتطلب إمكانيات مادية هائلة، يجب على الحكومة المؤقتة توفيرها بأي ثمن[56]. كما دعا العقداء أيضا إلى ضرورة الموافقة على إضافة ممثلين عسكريين من الحدود الشرقية والغربية للوطن إلى قيادة الداخل للوصول إلى صيغة تمثيلية عامة لقوات جيش التحرير الوطني. بالإضافة إلى طلب ضرورة توحيد القيادة العامة وجعلها جماعية، طبقا لتوصيات مؤتمر الصومام. أما فيما يخص مخططات العدو، فقد خرج العقداء بقرار هام المتمثل في وجوب وضع خطة إستراتيجية للقضاء على مشاريع العدو، خاصة مخطط الجنرال شال الذي بات يهدد مصير الثورة بمحاولة عزلها عن قواعدها الخلفية في المناطق الحدودية[57].

وقد صادق العقداء على محضر جلسات الإجتماع، ليقرروا بعدها إرسال الرائد عمر أو صديق في مهمة إلى الخارج ، وكلفوه بتسليم محضر اجتماعهم إلى أعضاء الحكومة المؤقتة[58].

وحسب محمد العربي زبيري، فإن هذا المحضر قد تضمن نقدا لاذعا للطريقة التي تم بها تأسيس الحكومة المؤقتة ويحمل توبيخا للقيادة على تقاعسها وتهاونها في عملية التمويل بالسلاح خاصة أمام حواجز وعراقيل خطي موريس وشال.

وفي12مارس1959، تسلمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور ،واستمعت إلى شروحات وافية في الموضوع قدمها الرائد عمر أو صديق[59]إلا أنها وصفت قرارات ذلك الاجتماع بالخطيرة، بل ورأت أنها تفصل الداخل عن الخارج[60]علتهم في ذلك حسب ما اورده لخضر بورقعة، أن تلك القرارات صادرة عن أصحاب الداخل وليست من صنع قادة الخارج. وكذا تخلف كل

من قادة الولاية الثانية والخامسة عن حضور الاجتماع. وعليه فقد اعتبر ذلك الاجتماع مؤامرة على الثورة و حكموا عليها غيابيا بالإعدام[61].

ولكن المتتبع الحقيقي لتلك القرارات يجدها شرعية وموضوعية، كونها صادرة عن قيادة مقرها موجود داخل الجزائر. وعليه فقد جاءت طبقا لمعطيات يوفرها واقعها الحربي في مواجهة العدو، على عكس قيادة الخارج التي كانت تخطط فقط على الورق و تضبط حساباتها السياسية على ضوء اعتبارات سلطوية من خارج دوائر المعركة. وكان عليها، حسبما أورده لخضر بورقعة قبل التشكيك في نوايا هؤلاء، أن تجمع الدلائل والقرائن من ارض المعركة، لتحللها، لتتوافق مع أهداف وأبعاد مؤتمر القادة في الداخل[62].

وهناك من بين أعضاء الحكومة المؤقتة، أمثال بن خدة، من طالب بدخول قادة الثورة إلى التراب الوطني. وحسب وجهة نظر بن خدة أن دخول هؤلاء إلى الداخل، سيخلق وحدة الصف ويخفف الضغط الذي تمارسه دول المغرب العربي و مصر على الجزائر[63].

ومن أجل تحسين موقفهم، سارع أعضاء الحكومة المؤقتة إلى دعوة العقداء في الداخل لحضور اجتماع هام بتونس. وفي طريقهما لحضور هذا الاجتماع، استشهد القائدان عميروش وسي الحواس يوم29 مارس1959، بجبل ثامر ببوسعادة[63].

وبعد49سنة من وفاة عميروش، يأتي نجله، نور الدين آيت حمودة، ليقول بأن جماعة بوصوف كانت وراء اغتياله، من خلال استعمال إشارات راديو كانت بحوزة الجيش الفرنسي الذي تمكن من تحديد موقعهما[64]. وهذا ما ذكره أيضا الكابتن، محمد أعراب بسعود، الذي كان ضابطا في الولاية الثالثة ثم الرابعة[65].لكن أن نتفق مع ما ذهب إليه رابح لونيسي يعد أمرا غير مستحب. إذ يجب على الباحث التحلي بالموضوعية وأن يتحفظ على هذا

التصريح الخطير، على اعتبار أن هذه الاتهامات وردت من أبناء منطقة عميروش فقط.

6- استقالة الأمين دباغين و تأثيرها على أحداث الثورة:

يبدو أن حادثة مقتل عميرة علاوة قد أثرت كثيرا على نفسية وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة آنذاك، الأمين دباغين. ويتجلى ذلك من خلال عدم اقتناعه بان صديقه قد انتحر. وحسب رواية احمد توفيق المدني أن صراعا كبيرا نشب بين وزير الخارجية ورئيس الحكومة فرحات عباس. ويذكر أن دباغين اتهم عباس مصرحا له علنا وبصريح العبارة أن عميرة مات مقتولا وأنت من قتله. تقدم فرحات عباس مصفر الوجه نحو الدكتور الذي سحب مسدسا من جيبه وصوبه نحو رئيس الحكومة. فتدخل كريم بلقاسم لحل النزاع بين الطرفين. فقال حينها دباغين"تأكدوا بان اليوم لم يمت عميرة فحسب وإنما الحكومة المؤقتة أيضا"، مقدما استقالته من وزارة الخارجية[66].

وكان الأمين دباغين قد قدم استقالته الرسمية كتابيا يوم15مارس1959، موردا أسباب ذلك في رسالة ذكرها علي كافي في مذكراته. ومن أهم ما جاء فيها أن خلافات كانت بينه وبين أعضاء الحكومة المؤقتة حول قضايا مبدئية ومنهجية، إضافة إلى إشكالات عديدة تفاقمت بين قادة الثورة[67].

وأمام هذا المأزق وتوالي الأزمات على الحكومة المؤقتة، اجتمع مجلس الوزراء بالقاهرة يوم29جوان 1959، حيث أثار بعض الإخوان تلك الأزمات، حسبما جاء في مذكرات احمد توفيق المدني الذي ذكر أن كريم بلقاسم استهل الحديث موضحا أن الحكومة منشقة على نفسها وغير متجانسة، وأن هناك انفصاما بين الحكومة والشعب. في حين نجد أن الأخ محمد يزيد قد ذكر بأنه

توجد حالة اختناق تامة داخل البلاد. أما وزير الداخلية، لخضر بن طوبال، فقد قال بان حكومتنا تضم إحدى عشر وزارة ممثلة إحدى عشر حكومة، حيث كل يعمل لوحده مستقلا عن الأخر، الجيش يحارب في الداخل كأنه لا توجد سياسة، ونحن نمارس السياسة كأنه لا توجد حرب[68].

ونظرا لذلك الوضع المعقد الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة تحت زعامة فرحات عباس وتصاعد الخلافات بين أعضائها، اضطرت إلى تفويض الباءات الثلاث بتحضير اجتماع للعسكريين، لبحث تلك الخلافات والصراعات ووضع حد لها، إذ باتت تهدد بقاءها. فكان اجتماع العقداء العشر.

الخاتمة:

إن الدارس لمسار الثورة الجزائرية من جميع جوانبها، يستوقفه حتما زخم كبير من الخلافات التي حدثت بين قادتها والتي كادت أن تقضي على الثورة، لولا التعقل والحكمة بالعودة إلى عقد الاجتماعات للتحاور وبحث تلك النزاعات من اجل اقتراح حلول و إيجاد البدائل لوضع حد ولها والعمل على إعادة مسار الثورة إلى الطريق الصحيح. وهذا ما حدث للحكومة المؤقتة التي عرفت صراعات بين قادتها بسبب الانتماء السياسي الذي خلق جوا مكهربا بينهم وعرقل سير أعمالها. وأمام تصاعد الخلاف بين أعضائها، جاء اجتماع العقداء العشر لطي صفحة النزاع وإعادة بناء و هيكلة نظام الثورة التحريرية.

الهوامش:

1. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

2. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
3. صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.
4. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1942-1992)، ج2،دار هومة، الجزائر، 2000.
5. محمد عباس، ثوار...عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991.
6. رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
7. أحمد توفيق المدني، مذكرات : حياة كفاح، ط2 ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
8. فتحي الديب، عبد الناصر و الثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.
9. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.
10. رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري،"انسانيات"، عدد مزدوج (26/25)، جويلية-ديسمبر، 2004.
11. علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954-1962) دار القصبة للنشر، الجزائر 1999.
12. لخضر بورقعة، مذكرات: شاهد على اغتيال الثورة، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000
13. الطاهر سعيداني، مذكرات: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار هومة، الجزائر، 2001.

14. محمد الصالح الصديق، العقيد عميروش، ط3، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

15. فتحي الديب، م س، ص 400.

16. Mohammed Harbi, Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir(1945-1962), ed. Nagd, ENAL, Alger, 1993.

17. Acheur Cheurfi, La classe politique algérienne de 1900à nos jours, ed. Casbah, Alger, 2001,

18. Amar Hamdani, Karim Belkacem: Le lion de Djbels, Ed. Balland, Paris, 1973,

19. Alistaire Horn, A Savage War of Peace : Algeria, (1954- 1962), ed. Mc. Millan, London, 1977

20. محمد عباس، ثوار...عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 102.

21. -Mohammed Harbi, Le FLN, opcit, p 245.

22. رابح لونيسي، م س ،ص ص 27-28

23. Amar Hamdani, Karim Belkacem: Le lion de Djbels, Ed. Balland, Paris, 1973, p 221

24. صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص 33-34

25. الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية (1954- 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، إشراف جمال فنان، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001/2000، ص 166.

26. ولد محمد لعموري في14جوان1929 بواد سيدي علي، من عائلة راقية. ناضل في حزب الشعب الجزائري، ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. اشتغل قائد الولاية الأولى"الاوراس"سنة 1958. ليعدم في 16 مارس 1959. انظر رابح لونيس، م س، ص 28.

27. S.L. Bentobal, Fragments de mémoires, Revue « NAQD », janvier-mars, 1993, pp 8-9

28. رابح لونيسي، م س، ص 29.

29. محمد عباس، ذكرى مؤامرة لعموري، جريدة الخبر، ع 5262، 2008/3/6 ، ص 26.

30. أحمد توفيق المدني، ص405

31. عبد الحميد عواد، القاعدة الشرقية، دار الهدى، الجزائر، 1993، ص 94.

32. رابح لونيس، م س، ص 30.

33. محمد العربي زبيري، م س، ص 142.

34. علي كافي ، م س، ص 218.

35. فتحي الديب ، م س ، ص 408.

36. محمد عباس، م س ، ص 26.

37. Mohamed HARBI, opcit, p.226.

38. محمد العربي زبيري، م س، ص 143.

39. محمد الديب، م س ، ص 408.

40. ولد محمد لمين دباغين بشرشال سنة1917من عائلة غنية. كان يمارس مهنة الطب. انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم MTLD ثم عضو دائم في CNRA. اشتغل منصب وزير الخارجية في GPRA. ينظر Acheur Cheurfi, La classe politique algérienne de 1900à nos jours, ed. Casbah, Alger, 2001, p.57

41. صالح بلحاج، م س، ص 34.

42. رابح لونيسي، م س ، ص 39.

43. صالح بلحاج، م س ، ص 35.

44. أحمد توفيق المدني، مذكرات: حياة كفاح، ط2، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 408.

45. فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 423

46. Mohamed Harbi, op.cit, p223

47. حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 190.

48. صالح بلحاج، م س، ص 36.

49. رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري،" انسانيات"، عدد مزدوج (26/25)، جويلية-ديسمبر، 2004، ص 29.

50. رابح لونيسي ، م س ، ص 34.

51. علي كافي م س، ص ص 124، 125. و ينظر أيضا محمد الصالح الصديق، العقيد عميروش، ط3، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص ص 17.18

52. رابح لونيسي، م س، ص 34.

53. الطاهر سعيداني، مذكرات: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 200.

54. Mohammed Teguia, L'Algérie en guerre, ed. Office des publications universitaires, Alger, 1988 , p 369.

55. علي كافي، م س ، ص 142.

56. رابح لونيسي، م س ، ص 36.

57. لخضر بورقعة، مذكرات: شاهد على اغتيال الثورة ، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص 28.

58. عمار بوحوش، م س، ص 487.

59. محمد العربي زبيري، م س، ص 179.

60. محمد عباس، م س، ص 26.

61. لخضر بورقعة، م س ، ص 29.

62. م ن، ص 29.

63. Mohamed Harbi, opcit, p 246.

64. محمد عباس، م س ، ص 26.

65. جريدة الخبر، ع 5463، 2008/10/30، ص 5

66. رابح لونيسي ، م س، ص 38.

67. احمد توفيق المدني، م س، ص. ص. 409-410

68. علي كافي، م س، ص 237.